



جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ / ماجستير تاريخ حديث

مشكلة المياه بين العراق وتركيا

الاستاذ الدكتور

غفار جبار جاسم

تعد قضية المياه من اعقد القضايا والمشاكل التي واجهت العلاقات التركية مع العراق وسوريا، وأن جانب التعاون في هذه القضية كان ضعيفاً، وموقف الضعف فيها يأتي من عدم اعتراف أي طرف من الاطراف بحقوق الاخر إعتقدت تركيا منذ البداية بان المياه الجارية في دجلة والفرات هي مياه تركية لانها تتبع من الأرض التركية وعليه فانها غير ملزمة قانوناً باعطاء حصة ثابتة للدول المشتركة معها، وأنها غير ملتزمة بالقوانين الدولية التي تنص على عدم الاضرار بالآخرين، لذلك فانها مستعدة للاتفاق مع العراق وسوريا لتزويدهم بالمياه شريطة أن لا يتعارض ذلك ومصصلحة البلاد وفي القامة المشاريع التنموية والاقتصادية، وبناءً على ما ذكرناه نجد أن المتضرر الأكبر من السياسة المائية لتركيا هو العراق باعتباره الدولة الاخيرة المستفيدة من مياه النهرين

وقد برزت هذه المشكلة بعد انهيار الدولة العثمانية في أواخر الحرب العالمية الأولى بعد هزيمتها أمام دول الحلفاء، ولم تكن هنالك مشكلة للمياه قبل عام ١٩١٨ ما بين العراق وتركيا على أساس وقوع مجرى النهرين في أراضي دولة واحدة هي الدولة العثمانية.

ينبع نهر الفرات من المرتفعات الجباية الوحيدة في المنطقة المحصورة بين بحيرة وان والبحر الأسود في شرق تركيا ويرفده تهران مراد صو) و (فرات صو) اللذان يلتقيان في مستنقعات الازيج)، ليكون نهر الفرات عند مدينة كيبان، ويستمر النهر في جريانه داخل الاراضي التركية المسافة (٤٢٠) كم، ويتجه غرباً عبر الاناضول ليدخل الحدود السورية عند مدينة جرابلس) ويجري فيها لمسافة (٦٨٠) كم، حتى تصب فيه ثلاثة روافد الساجور والبليخ والخابور الذي يعد أهمها، ثم ينحرف شرقاً ليدخل الأراضي العراقية عند مدينة حصيبة، ليجري فيها مسافة (١٢٠٠) كم، وليس له روافد في العراق، فيلتي في النهاية مع نهر دجلة ليكونا شط العرب الذي يصب. في الخليج العربي.

أما بالنسبة لنهر دجلة، فإنه ينبع من بحيرة كوجك في منطقة صوفي التركية أي من هضبة الاناضول شرق تركيا، تغذيه الثلوج والامطار الساقطة على السفوح الجبلية الجنوبية السلسلة جبال طوروس الشرقية وجبال زاكروس في ايران ويكون خط حدود بين تركيا وسوريا المسافة (٣٥) - (٣٧) كم وبين سوريا والعراق مسافة (٧) كم قبل أن يدخل الاراضي العراقية في منطقة فيشخابور في اقصى الشمال، ويبلغ طول النهر من منبعه إلى مصبه في الخليج العربي (١٦٥٨) كم منها (٣٠٠) كم داخل الاراضي التركية.

المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت وكان العراق وتركيا طرفان فيها:

معاهدة لوزان الأولى

عقدت دولتا الانتداب (بريطانيا وفرنسا) في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ معاهدة غرفت بمعاهدة لوزان الأولى، جاء في بندها الثالث وجوب حماية حقوق ومصالح دول المصب (العراق) من أية مشاريع قد تنشأ لاستغلال المياه من قبل

دولتي المنبع (تركيا) والوسط (سوريا)، لقد جاء عقد المعاهدة في زمن لم تكل فيه الدولتان سوريا والعراق استقلالهما بعد.

معاهدة لوزان الثانية :

وقعت هذه المعاهدة بين تركيا من جهة ودول الانتداب من جهة أخرى في ٢٤ تموز ١٩٢٣، وقد تطرقت المادة (١٠٩) من هذه المعاهدة الى مسألة المياه المشتركة بين تركيا والعراق وسوريا وبيان كيفية استغلال المياه بين هذه الدول والزمّت المشتركين بالتشاور المسبق وعقد الاتفاقيات في حال وجود مشاريع معينة تقع على مجرى الانهر ولاسيما في تركيا وسوريا باعتبار ذلك سيؤثر على حصة العراق في هذه المياه وأكدت المادة على اللجوء الى طريقة التحكيم الدولي في حالة عدم التوصل الى اتفاقية مرضية لجميع الاطراف في هذا الخصوص من دون الاشارة الى كيفية هذا التحكيم أو الجهة التي ستتولاها. معاهدة الصداقة وحسن الجوار ٢٩ آذار ١٩٤٦ أول معاهدة اعترفت تركيا بموجب البرتوكول الملحق بهذه المعاهدة بحق العراق بالانتفاع من نهري دجلة والفرات، وعلى العراق ان يقوم بمراقبة الهيدرولوجية على طول نهري دجلة والفرات، كما تلزم المعاهدة تركيا من جانبها بتقديم التسهيلات للفرق العراقية.

برتوكول التعاون الاقتصادي والفني (انقرة) (١٩٧١/١/١٧)

وقع هذا البرتوكول بين العراق وتركيا ونصت مادته الثالثة على أن:

١ - تجري السلطات التركية المختصة اثناء وضع برنامج ملئ خزان كيبان جميع المشاورات التي تعد مفيدة مع السلطات العراقية بغية تأمين حاجات العراق وتركيا من المياه.

٢_بدأ الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداء بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية.

البرتوكول الثلاثي ١٩٨٠ :

وقع البروتوكول الثلاثي عام ١٩٨٠ كلا من تركيا والعراق وانضمت اليه سوريا عام ١٩٨٢ وينص على ضرورة التوصل إلى كمية المياه العادلة والمعقولة التي تحتاجها كل من البلدان الثلاثة من الانهار المشتركة بينهما. ٦- برتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركيا لعام ١٩٨٧ ، ونصت المادة السابعة منه على أن يعمل الجانبان مع الجانب العراقي لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات في أقرب وقت ممكن. اتفاقية عام ١٩٨٩ بين العراق وسوريا تقضي بأن تكون حصة العراق المائية بنسبة سنوية قدرها %٥٨ من مياه نهر الفرات المحررة لسوريا على الحدود السورية التركية.

الموقف القانوني لمشكلة المياه :

يعود تاريخ أول محاولة لوضع اطار قانوني للعلاقة المائية بين العراق وتركيا الى عام ١٩٢٣، إذ نصت المادة ٩٠٩ من اتفاقية لوزان الثانية على انه (عند عدم وجود احكام مخالفة يجب عقد اتفاق بين الدولة المعنية من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منهما)، جرت هذه الاتفاقية بين الحلفاء وتركيا، ولم يكن العراق طرفاً في صياغة هذه الاتفاقية.

مواقف الدول المشتركة في نهري دجلة والفرات :

١-الموقف التركي :

ترى تركيا ان نهري دجلة والفرات ليسا نهريين دوليين بل يعتبرهما تهران عابران للحدود ولتركيا حق السيادة على مياهها وان المباحثات حول وضع النهرين يجب ان لا تتركز على موضوع قسمة المياه، وانما على موضوع الاستخدام الامثل الكفوء للمياه، وان هذين النهرين اللذين ينبعان من اراضيها يشكلان مصدرا طبيعيا خاصا بها ، وأنها تمتلك حق السيادة المطلقة عليهما في أراضيها وتتصرف من منطق البقاء للاقوى. كما انها تستغل مشكلة المياه لمساومة العراق الغنية بالنفط والتي هي :. بأمس الحاجة اليه، وعن طريقه تقوم بإبداء نوع من المرونة والتساهل مع مشكلة المياه المشتركة. وترى تركيا انه هنالك الكثير من التبيد والضياع في طريقة استخدام المياه من قبل العراق وسوريا، فلا توجد مشاريع ري ولا تتوفر اساليب زراعية، كما أن نسبة كبيرة من مياه النهرين تذهب هدرا في الخليج العربي دون أن ينتفع منها أحد.

٢-الموقف العراقي

يرى العراق ان نهري دجلة والفرات هما نهريان دوليان وفقا لقواعد القانون الدولي، وقد ابدى العراق احتجاجه أكثر من مرة على اصرار الحكومة التركية الاستمرار في تنفيذ مشاريعها المائية الكبرى على نهري دجلة والفرات لما لها من تأثير خطير على حقوق العراق في مياه النهرين.

كان من أهم النقاط التي ركز عليها العراق هي . مسألة دمج حوضي دجلة والفرات واعتبارهما حوضا واحدا، فمنذ قيام الوفد التركي بطرح هذه المسألة خلال مباحثاته مع الجانب العراقي عام ١٩٦٤ ظل العراق يرفض رفضا قاطعا البحث فيها ويتجنب ادراجها في برنامج المحادثات. يعتبر العراق حوضي دجلة والفرات حوضان ،دوليان وإن البلدان المشتركة بحوض دجلة ليست نفسها الدول المشتركة في حوض (الفرات، فضلا عن أن لكل حوض خواصه الهيدرولوجيةواقسامه التضاريسية.

وناقشت وزارتا الخارجية والري الموقف التركي من جوانبه المختلفة وقدمت تقنيديا علميا لكل الافتراضات الواردة فيه ، ولاهمية هذه المناقشة نورد نصها في ادناه : تدعي تركيا أنها تمتلك حق السيادة المطلقة على مياه دجلة والفرات داخل اراضيها، لكن القانون الدولي يؤكد أن النهر المار عبر اراضي أكثر من دولة، هو ملك جماعي لهذه الدول، لذا

لا يحق لاية دولة ان تقوم بأي عمل من شأنه حرمان الدول الأخرى. اما فيما يخص عدم الاعتراف بالصفة الدولية للتهرين فان القانون الدولي بمختلف مصادره عرف النهر الدولي بانه النهر الذي تقع اجزاء منه في دول مختلفة. اما بشأن عدم اعتراف تركيا بالحقوق المكتسبة، فإن موقف القانون الدولي واضح، وأن معظم المعاهدات الدولية تنص على حماية الاستعمالات القائمة في كل البلدان المشتركة

مشروع جنوب شرق الأناضول (الكاب):

وهو مشروع إنمائي متعدد الاهداف ينطوي على سدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومشاريع ري واسعة تغطي (٦٦%) من مساحة تركيا، ويتألف مشروع (GAP) من ثلاثة عشر مشروعاً، سبعة منها في حوض الفرات وستة منها في حوض دجلة. وكل مشروع من هذه المشاريع يضم . من المشاريع الثانوية والفرعية يبلغ عددها (٢١) سداً وتبلغ طاقة خزن المياه في هذه المشاريع بحدود (١٢٨) مليار م^٣ وهو ما دفع الجانب التركي لتخصيص موارد مالية بلغت (٦٩.١%) من الخزينة عدداً العامه لتركيا. من التاثيرات السلبية لهذا المشروع العملاق على البيئة العراقية التي ستنتج عن الانخفاض المرعب المناسب المياه ما يلي:

أهداف مشروع جنوب شرق الأناضول:

١_ الاهداف السياسية: تتمثل الأهداف السياسية المرجوة من وراء إنشاء مشروع الكاب، في السعي إلى تعزيز مكانة تركيا الإقليمية سياسياً واقتصادياً في الشرق الأوسط، من خلال امتلاكها قوة إقليمية قوامها الرئيس عامل (المياه في المنطقة، وذلك بتوظيفها لمشروع الكاب، الذي سيعمل) على زيادة نفوذها الإقليمي، ويمنحها قوة كبيرة في المنطقة، إذ يتصور قسم من الساسة الأتراك أن قيام تركيا بتزويد بعض الأقطار العربية خاصة الخليجية منها بالمياه، سيمكنها بالتالي من بسط نفوذها وهيمنتها على هذه البلدان.

الاهداف الامنية

تشهد منطقة جنوب شرقي الأناضول التي تسكنها غالبية كردية منذ فترة طويلة اضطرابات وحركات مسلحة بين الأكراد والجيش التركي، وبناءً على هذا اعتقدت الحكومة التركية بأن أفضل سبيل للقضاء على مصدر هذه الاضطرابات والنزاعات الدموية، هو تلمية وتطوير هذه المناطق، وخلق نوع من المحفزات أمام الأتراك للقدوم إلى هذه المنطقة، بغية إحداث تغييرات ديموغرافية في التركيب السكاني للمنطقة وجعل الأكراد أقلية فيها، وبالتالي القضاء على حزب العمال الكردستاني.

أهداف الاقتصادية:

تصب الأهداف المستقبلية المخطط لها من مشروع الكاب في تحقيق تنمية اقتصادية في منطقة المشروع التي تتصف بكونها الأكثر فقراً في تركيا، وهو ما يهدف إلى جعلها سلة غذاء الشرق الأوسط وقاعدة زراعية - صناعية تشجع على

جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعمل على زيادة الصادرات التركية إلى دول الخارج وخصوصاً الأوروبية فضلاً عن الزيادة المتوقعة في إنتاج الطاقة الكهربائية لسد حاجة السكان المتزايدة في تركيا.

مشروع أنابيب مياه السلام التركي والمواقف العربية منه:

يرمي المشروع الذي اقترحه رئيس الوزراء التركي السابق توركوت أوزال عام ١٩٨٧م إلى نقل ٦ مليون متر مكعب من المياه يوميا من تركيا إلى سوريا والأردن وإسرائيل ودول الخليج العربي من خلال أنابيب يبلغ طولها الكلي ٦٦٠٠ كم، لحل الأزمة المائية فيها. تسعى تركيا من وراء ذلك في رغبتها بيع مياهها والحصول على دخل مالي، وسعيها إلى طرح مفهوم مبادلة المياه التركية بالبترول العربي. كانت المواقف العربية رافضة لهذا المشروع، بسبب ارتفاع تكلفة سعر المتر المكعب من المياه مقارنة بتكلفة محطات تحلية المياه، إضافة إلى أنه يمثل تهديدا للمشاريع المائية العربية، والمشاركة الإسرائيلية فيه والمخاوف العربية من سهولة تعرض الانابيب للتخريب أو الدمار

اهم السدود على نهر الفرات:

سد كيبان : هو أول السدود التركية على نهر الفرات، تبلغ الطاقة التخزينية له (٣٠,٧) مليار م^٣ وان الهدف الرئيس من انجازه هو توليد الطاقة الكهربائية وتم انشاؤه عام ١٩٧٤ سد قره قايا: يقع الى الجنوب من سد كيبان، تبلغ الطاقة التخزينية له (٩,٥٤) مليار م^٣، وهو ثاني أكبر سد في تركيا، وكان الهدف من إنشائه عام ١٩٨٦ هو الحصول على الطاقة الكهربائية.

٢_ سد أتاتورك تبلغ طاقته التخزينية (٤٨,٧) مليار م^٣، الهدف من انشائه هو لتوليد الطاقة الكهربائية وارواء الاراضي الزراعية. سد قره قامش تبلغ طاقته التخزينية (١٥٧) مليون م^٣، وتم انشاؤه عام ١٩٩٩ لتوليد الطاقة الكهربائية وارواء الاراضي الزراعية.

أهم السدود على نهر دجلة

١_ سد اليسو: تبلغ الطاقة الخزنية له (٧,٤٦) مليار م^٣ وفيه محطة لتوليد الطاقة الكهربائية. سبب إنشاء هذا السد ظهور آثار بيئية جسيمة في كل من العراق وجنوبي تركيا، وعند اكتمال بنائه ستتخفض حصة العراق من مياه دجلة إلى (١٠) مليار م^٣ منها (٢) مليار م^٣ من المياه الرديئة غير صالحة.

٢_ سد بظمان: تبلغ الطاقة الخزنية له (١,١٧٥) مليار م^٣ وفيه محطة لتوليد الطاقة ... سد كيرال كيزي تبلغ الطاقة الخزنية له (١,٩٢) مليار م^٣ وفيه محطة لتوليد الطاقة الكهربائية والسيطرة على الفيضان وارواء الأراضي الزراعية. سد سليغان: تبلغ الطاقة التخزينية له (٤,١) مليار م^٣، والهدف من انشائه هو لتوليد الطاقة الكهربائية.

٣_ سد جزرة: يقع جنوب سد اليسو. تبلغ الطاقة التخزينية له (٢٠١) مليون م^٣، يعمل المشروع على إنتاج الطاقة الكهربائية وارواء الأراضي الزراعية